

تزوير صارخ لنتائج الاقتراع أدى إلى "نصر" الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم

2010/12/10

www.socialistworld.net - موقع اللجنة لامية العمال

الانتخابات الهزلية ستشعل احتجاجات عمالية

ديفيد جونسن - الحزب الاشتراكي (اللجنة لأمية العمال في إنكلترا وويلز)

أدى تخويف الناخبين ومرشحي المعارضة بالإضافة إلى تزوير عملية الاقتراع إلى "فوز" الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في الانتخابات البرلمانية في مصر. والعديد من مراكز الاقتراع أغلقت أبوابها أمام الناخبين من أنصار المعارضة، وتعرض الكثير منهم لهجمات من قبل قوات الأمن. وتم إلقاء بطاقات اقتراع مزورة إلى صناديق التصويت، ومنع الكثير من ممثلي المرشحين المعارضين والمراقبين المستقلين من دخول مراكز الاقتراع. ولم يتمكن أحد المرشحين من الحصول على صوت واحد بالرغم من أنه صوت لنفسه!

وفاز الحزب الوطني الديموقراطي بـ 97% من مقاعد مجلس الشعب. وإن افترضنا أن هذه النتائج صادقة فإن ذلك يعني أن أكثر من 90% من المصريين يريدون بقاء النظام الحالي. لكن العكس أقرب للحقيقة، وقد يكون نحو 90% يريدون إسقاطه. وحسب معطيات هيئات مستقلة فإن نسبة المشاركة بلغت نحو 10 - 15% مقارنة بـ 25% في انتخابات عام 2005.



وفاز الإخوان المسلمون بـ 88 في الانتخابات الماضية (كمستقلين) وأصبحت الجماعة أكبر حزب معارض على مدى السنوات الأخيرة. لكنه جرى بعد ذلك تعديل قانون الانتخابات بهدف وضع مزيد من العقبات أمام ترشيح المعارضين لخوض الانتخابات وبطبيعة الحال أمام نجاح المعارضين فيها. كما أنهى الإشراف القضائي على الانتخابات. والجدير بالذكر أن القضاء المصري كان له تاريخياً دور مستقل. وفي عام 2006 احتج المئات من القضاة على قيام الدولة بشن حملة قمع وضغط بعد اكتشاف حالات التزوير في الانتخابات.

وشنت الدولة حملة واسعة ضد الإخوان قبل الانتخابات الحالية إذ تم اعتقال 1400 عضو في الجماعة وأغلقت شركات عائدة لجماعة الإخوان المسلمين وتعرض الطلاب من أعضاء الجماعة للقمع من قبل الشرطة. كما بدأت حملة إعلامية رامية إلى تشويه صورة الإخوان المسلمين الذين يعتبرون نزيهين نسبياً لأنهم لم يتورطوا مثل غيرهم في أعمال الفساد.

ولم تفوز الجماعة بأي مقعد في الجولة الأولى من الانتخابات بينما حصلت أحزاب المعارضة الأخرى على 5 مقاعد فقط، ثم قررت الجماعة وحزب الوفد الجديد الانسحاب من الجولة الثانية بالرغم من أن حزب التجمع (وهو حزب عمالي سابقاً) قرر من جانبه استمرار خوض الانتخابات في جولتها الثانية.

ولم يشك أحد في نتائج هذه الانتخابات من البداية، وقد جرت معركة كبيرة قبل الانتخابات داخل الحزب الوطني على الترشيح. ولم يتردد العديد من رجال الأعمال من دفع 10 ألف جنيه مصري، وهو المبلغ الأدنى لقبول الترشيح، لرغبتهم الشديدة في الحصول على حصانة برلمانية وعقود من الحكومة.



وقد تم مؤخرا الكشف عن فضائح الفساد في أوساط النواب ورجال الأعمال من الحزب الوطني الذين استفادوا من صلاتهم الوثيقة مع الوزراء والحكومة، وعلى رأس هذه الشبكة يأتي الرئيس حسني مبارك ونجله جمال.

سنة الاحتجاجات

انتخابات الرئاسة ستجري في مصر في العام المقبل ولذلك كانت الحكومة حريصة على منع المعارضة من دخول البرلمان الجديد. وجرت الانتخابات الأخيرة على خلفية احتجاجات وإضرابات على نطاق أوسع مما كان عليه الحال على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. وأضرب الآلاف من العمال عن العمل واعتصموا في مصانعهم واحتج كثير من السكان على مشاريع التعمير. كما تظاهر مزارعون وذوو احتياجات خاصة وطلاب ومحتجون على الأعمال الوحشية للشرطة ومدافعون عن الحقوق الديمقراطية.

وجرت في الربيع الماضي 4 اعتصامات على الأقل أمام مبنى البرلمان استمرت بعضها على مدى أسابيع. والآن لن يتحدث أحد في البرلمان عن حقوق العمال والفقراء وضد الفقر الفاحش والبطالة العالية ورفع الأسعار ونقص المساكن والخدمات والتعليم. وستؤدي هذه الانتخابات المزورة إلى زيادة غضب الجماهير.

وأكدت الأحداث الأخيرة في مصر على أن هناك حاجة ماسة إلى إقامة حزب عمالي قادر على ربط كل النضالات معا. وسيتمكن مثل هذا الحزب من الحصول على دعم جماهيري على أساس برنامج اشتراكي يهدف إلى ضمان الحقوق الديمقراطية والانتخابات الحرة وإسقاط استبداد رأس المال والتأمينات الاشتراكية وديمقراطية العمال.

اللجنة لأممىة العمال هى منظمة عالمىة ماركسىة ناشطة فى 40 بلد وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالىة الدولىة. نحن نناضل لمجتمع اشتراكى ديمقراطى عالمى.



www.socialistworld.net